العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

أسسها: أحمد الصالحين الهوني

الجمعة 2026/09/11 - 29 ربيع الأول 1448

السنة 49 العدد 13911

Friday 11/09/2026

49th Year, Issue 13911

www.alarab.co.uk

سقوط المخا يغيّر حسابات باب المندب

الحوثيون يوسعون حضورهم على الساحل الغربي في وقت يهدد فيه اضطراب هرمز طرق الطاقة

عدن - يضيف سقوط مدينة المخا الساحلية في أيدي الحوثيين تطوراً جديداً إلى خريطة الحرب اليمنية، لكنه يتجاوز في دلالاته حدود المكسب الميداني للجماعة. فالمخا تقع على الساحل الغربي لليمن، بالقرب من أحد أهم الممرات البحرية في العالم، فيما تتزامن السيطرة عليها مع تصاعد التوتر في مضيق هرمز واتساع نطاق الحرب الإيرانية الأميركية إلى ساحات إقليمية أخرى. وبينما لا تعني السيطرة على المخا امتلاك باب المندب، فإنها تمنح الحوثيين موقعاً أكثر تقدماً على الساحل وتعيد طرح سؤال أمن الملاحة في البحر الأحمر.

وقالت أربعة مصادر عسكرية في الحكومة اليمنية إن الحوثيين سيطروا على المخا، فيما تحدثت المصادر عن هجمات تشنها الجماعة على جزر حنيش الاستراتيجية في البحر الأحمر، بينما تتحرك القوات الحكومية وحلفاؤها جنوباً باتجاه ذوباب، الواقعة مباشرة على المضيق قبالة جزيرة بريم.

وتكتسب ذوباب وبريم أهمية خاصة في الحسابات العسكرية، باعتبار أن السيطرة على هذه المنطقة تمنح قدرة أكبر على التأثير في الحركة البحرية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. لكن التطورات الحالية تعني، قبل أي شيء، أن الساحل الغربي يتحول إلى واحدة من أكثر الجبهات حساسية في الحرب اليمنية.

وبينما لا تعني السيطرة على المخا امتلاك باب المندب، فإنها تمنح الحوثيين موقعاً أكثر تقدماً للمناورة على الساحل

تمثل المخا نقطة ساحلية تاريخية، لكنها تكتسب أهميتها الحالية من موقعها ضمن السلسلة الجغرافية المؤدية إلى باب المندب. والسيطرة عليها تمنح الحوثيين مساحة أوسع للمناورة على الساحل، وتضع القوات الحكومية أمام ضرورة إعادة تنظيم خطوط دفاعها جنوباً لحماية المناطق الأقرب إلى المضيق.

المخا تمنح الحوثيين موقعا أكثر تقدما على الساحل

وكان قائد عسكري متحالف مع الحكومة اليمنية، طارق صالح، قد وجه قواته على الساحل الغربي إلى إنشاء مركز قيادة بديل في موقع أكثر أمناً، في مؤشر على حجم الضغط الذي تواجهه القوات المناهضة للحوثيين.

ولا تبدو المسألة مرتبطة بمدينة واحدة. فكلما تحرك خط المواجهة جنوباً، اقتربت المعركة من منطقة تتقاطع فيها الحسابات اليمنية مع مصالح إقليمية ودولية أوسع، نظراً إلى الدور الذي يلعبه باب المندب في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا.

ويعد باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويربط هذا الممر البحري بالمحيط الهندي وخليج عدن من جهة، وقناة السويس والبحر المتوسط من جهة أخرى. ولذلك فإن أي اضطراب مستمر في المنطقة يمكن أن ينعكس على مسارات السفن، وكلفة التأمين والشحن، وأمن إمدادات الطاقة.

وتزداد أهمية ذلك في الظرف الحالي لأن الملاحة في مضيق هرمز، الواقع عند المدخل الشرقي للخليج، تواجه بدورها اضطرابات شديدة على خلفية الحرب بين إيران والولايات المتحدة.

وبذلك يجد قطاع النقل البحري نفسه أمام احتمال تعرض الممرين اللذين يشكلان جزءاً أساسياً من طرق التجارة والطاقة لضغوط متزامنة: هرمز في الخليج وباب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وهذه المعادلة تجعل التطورات على الساحل اليمني أكثر أهمية من مجرد كونها جبهة إضافية في الحرب.

وتأتي التطورات في اليمن في وقت تواجه فيه السعودية تصعيداً حوثياً متزايداً على أراضيها. وكانت مصادر سعودية وباكستانية وإيرانية قد قالت إن إسلام آباد نقلت إلى طهران تحذيراً سعودياً يدعوها إلى استخدام نفوذها لدى الحوثيين لوقف الهجمات على المملكة.

وتنفي إيران سيطرتها المباشرة على الحوثيين، فيما تقول مصادر إيرانية أخرى إن طهران طلبت من الجماعة تصعيد هجماتها على السعودية وقدمت لها دعماً إضافياً. وتبقى هذه الروايات منسوبة إلى مصادرها ولم يتسن التحقق منها بصورة مستقلة.

لكن الثابت أن الرياض تواجه الآن ضغطاً من مسارين متوازيين: هجمات تستهدف مناطق داخل المملكة، وتطورات عسكرية على الساحل اليمني يمكن أن تزيد المخاطر المحيطة بالممرات البحرية القريبة من أراضيها.

وهذا يضع السعودية أمام معادلة دقيقة. فالتعامل مع التهديد الحوثي يحتاج إلى الحفاظ على أمن الحدود والمصالح البحرية، لكن توسيع العمليات العسكرية داخل اليمن يحمل في المقابل خطر إعادة إشعال حرب واسعة كانت الرياض قد عملت خلال السنوات الماضية على احتواء تداعياتها.

وتتجاوز أهمية التطور اليمني حسابات السعودية والحوثيين إلى الحرب الأوسع بين إيران والولايات المتحدة. فكلما اتسع نطاق المواجهة، ازدادت قيمة الساحات التي تستطيع الأطراف أو حلفاؤها من خلالها الضغط على حركة الطاقة والتجارة.

ويمثل باب المندب في هذا السياق ورقة مختلفة عن هرمز. فإذا كان المضيق الخليجي يمثل الطريق الرئيسي لخروج جزء كبير من إنتاج الطاقة من منطقة الخليج، فإن باب المندب يشكل حلقة أساسية في الطريق البحري الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر وقناة السويس.

ومن هنا فإن أي تدهور أمني إضافي حول المضيق قد يدفع شركات الشحن إلى زيادة إجراءات الحماية أو إعادة تقييم المسارات، بما يرفع تكاليف النقل والتأمين حتى من دون حدوث إغلاق كامل للممر.

الحرب تفتح الملفات المؤجلة بين بغداد وأربيل

بغداد - تبدو بغداد وأربيل أمام فرصة جديدة لإعادة ترتيب واحد من أكثر ملفات العراق الداخلي استعصاء، بعدما دفعت الضغوط الاقتصادية والتطورات الإقليمية الطرفين إلى البحث عن تفاهمات بشأن النفط والرواتب والموازنة يمكن أن تمتد إلى عام 2027.

ولا تبدو هذه المفاوضات مجرد محاولة لإنهاء خلاف إداري أو مالي متكرر، وإنما تعكس إدراكاً متزايداً لدى الطرفين بأن استمرار النزاع حول الموارد والمؤسسات بات أكثر كلفة في ظرف إقليمي مضطرب، فيما تحتاج الحكومة العراقية إلى جبهة داخلية أقل توتراً تسمح لها بإدارة تداعيات الحرب وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

ظل النفط النقطة الأكثر حساسية في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. فبغداد تريد أن تبقى إدارة الصادرات والإيرادات النفطية ضمن إطار الدولة الاتحادية، بينما يحرص الإقليم على ضمان موارده وقدرته على تمويل مؤسساته ودفع رواتب موظفيه.

ولم يكن الخلاف حول النفط منفصلاً في أي وقت عن الخلاف السياسي الأوسع حول طبيعة العلاقة بين المركز والإقليم. فكلما تعثرت التفاهمات النفطية، انعكس ذلك على الرواتب والموازنة، وتحولت المسألة الاقتصادية إلى ورقة ضغط متبادلة.

لكن الظروف الحالية تضيف عاملاً جديداً. فالعراق يواجه اضطراباً في طرق الطاقة والتجارة بسبب الحرب الإقليمية ومخاطر الملاحة في الخليج ومضيق هرمز، بينما تحاول بغداد تنويع منافذ تصدير النفط وتقليل تعرض اقتصادها للصدمات الخارجية. وفي مثل هذا المناخ، يصبح أي خلاف داخلي حول إنتاج النفط أو تصديره أو توزيع عائداته أكثر حساسية، لأن الحكومة لا تتعامل فقط مع احتياجات الموازنة، وإنما مع ضرورة الحفاظ على تدفق الإيرادات في وقت أصبحت فيه أسواق الطاقة أكثر تقلباً.

يأتي ملف رواتب موظفي إقليم كردستان في صدارة الملفات التي تحتاج إلى تسوية أكثر استقراراً. فالرواتب ليست مجرد بند مالي، وإنما ترتبط مباشرة باستقرار الإقليم الاجتماعي والسياسي، كما أن انتظامها يخفف من احتمالات تحول الخلاف بين بغداد وأربيل إلى أزمة شعبية أوسع.

بالنسبة إلى بغداد، ترتبط المخصصات المالية بالتزامات الإقليم تجاه الخزانة الاتحادية وبآليات تسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية. أما أربيل، فتريد ضمان تدفق منتظم للأموال بعيداً عن التسويات الشهرية التي تجعل الرواتب رهينة كل خلاف سياسي جديد.

ولهذا فإن أي اتفاق يمتد إلى 2027 يمكن أن تكون قيمته الحقيقية في خلق إطار أكثر قابلية للتنبؤ، بحيث لا تعود العلاقة المالية بين الطرفين إلى نقطة الصفر عند كل خلاف حول كمية النفط أو الإيرادات أو الصرف.

والاستقرار المالي هنا يخدم الطرفين. فالحكومة الاتحادية تحتاج إلى تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية، والإقليم يحتاج إلى تأمين قدر أكبر من الاستقرار المالي في ظل أوضاع اقتصادية إقليمية غير مستقرة.

ربما لم يكن توقيت البحث عن تسوية مصادفة. فالحرب الإقليمية أعادت تعريف كثير من الحسابات الاقتصادية والأمنية في العراق.

العراق، رغم كونه منتجاً رئيسياً للنفط، يتأثر مباشرة بأي اضطراب في حركة التجارة والطاقة. فجزء كبير من اقتصاده يعتمد على صادرات النفط، كما أن وارداته من الطاقة والسلع تمر عبر شبكة إقليمية تتأثر بما يجري في الخليج.

تقرأون في العدد

- السودان: الصراع ينتقل إلى معركة كسر الإمدادات ص2
- «عزنا بطبعنا»: القوة الناعمة السعودية ص3
- الصحراء في المخيال الليبي: بداية العمران ومنتهاه ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير

السعودية وإدارة التصعيد: الردع طريقاً إلى السلام

السعودية تقف اليوم أمام أحد أكثر اختبارات القوة حساسية في الإقليم، في مواجهة تصعيد حوثي لم يعد يستهدف حدود المملكة فحسب، بل يطال مدنها ومنشآتها الحيوية، في محاولة لدفع الرياض إلى الزاوية التي يريدها خصومها: حرب مفتوحة، وردود متبادلة، واستنزاف طويل. غير أن المملكة أكثر إدراكاً من أي وقت مضى بأن امتلاك القوة لا يعني بالضرورة التعجل في استخدامها، وأن أنجع أشكال الردع قد يكون في القدرة على منع الخصم من اختيار شكل المعركة.

وبينما تراهن الجماعات المسلحة على استدراج الدول إلى منطق رد الفعل، تختار الرياض أن تدير التصعيد بمنطق الدولة، فتجمع بين يقظة القوة وحكمة السياسة، وبين حماية أمنها وتجنب تحويل الإقليم إلى ساحة حرب جديدة. إنها معادلة دقيقة تختبر فيها السعودية ليس قدرتها على خوض الحرب، وهي قدرة لا يختلف عليها اثنان، وإنما قدرتها على إدارة القوة بحيث تحمي أمنها من دون أن تسمح لخصومها بأن يقرروا لها مستقبلها. وهنا يصبح ضبط النفس ليس نقيضاً للقوة، بل أحد أرقى تجلياتها؛ فكما جاء في الحديث النبوي الشريف: "ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب".

وهذا فارق جوهري بين دولة تتحرك برد الفعل ودولة تدير أمنها وفق حسابات إستراتيجية طويلة المدى.

ومن هنا تبدو أهمية الرهان السعودي على دعم القوات اليمنية المحلية. فالرياض لا تتعامل مع الملف اليمني باعتباره حرباً سعودية ينبغي أن تخوضها وحدها، وإنما تحاول بصورة متزايدة أن تجعل أمن اليمن جزءاً من قدرة اليمنيين أنفسهم على حماية بلدهم ومؤسساتهم وحدودهم.

وهذا التحول يحمل بعداً عسكرياً وسياسياً في آن واحد. عسكرياً، يخفف الحاجة إلى انخراط سعودي مباشر واسع، ويمنح القوى اليمنية مساحة أكبر لتحمل مسؤولية المواجهة. وسياسياً، يساعد على بناء تصور مختلف للصراع، يقوم على أن مستقبل اليمن لا ينبغي أن تحدده قوة خارجية، بل قدرة القوى اليمنية على استعادة مؤسسات الدولة واحتكار القرار الأمني.

واللافت أيضاً أن الرياض لا تبني أمنها الإقليمي اليوم على صيغة تحالف واحدة مغلقة. فالشراكات الدفاعية مع دول مثل تركيا وباكستان، إلى جانب العلاقات الأمنية التقليدية مع الولايات المتحدة ودول الخليج، تعكس اتجاهاً نحو بناء شبكة أكثر مرونة من الشراكات. هذه الشبكة لا تعني بالضرورة إنشاء تحالف عسكري جديد بالمعنى التقليدي، بقدر ما تعني توزيع مصادر القوة والردع على أكثر من محور.

من هذه الزاوية، الشراكة السعودية مع تركيا وباكستان ذات قيمة تتجاوز تفاصيل التعاون الدفاعي المباشر. إنها جزء من تصور أوسع لأمن إقليمي لا يقوم على مركز واحد للقوة. تركيا تمتلك ثقلاً عسكرياً وصناعياً وسياسياً متزايداً، وباكستان تمتلك خبرة عسكرية وموقعاً استراتيجياً وقدرات دفاعية مهمة، بينما تظل الولايات المتحدة صاحبة الوزن الأكبر في منظومة الأمن الإقليمي. وعندما تتقاطع هذه القدرات مع العلاقات السعودية الخليجية، تصبح الرياض جزءاً من شبكة ردع متعددة المستويات.

الأهم أن هذا النهج لا يعني أن السعودية تريد استبدال تحالف بآخر، وإنما أنها لا تريد أن يكون أمنها رهينة لطرف واحد. ففي عالم تتغير فيه أولويات القوى الكبرى بسرعة، تصبح القدرة على تنويع الشراكات نوعاً من التأمين الاستراتيجي. فالدولة الأكثر أمناً ليست بالضرورة الدولة التي تملك أقوى حليف، وإنما الدولة التي تستطيع بناء شبكة واسعة من العلاقات تجعل أي تهديد لها أكثر تعقيداً بالنسبة إلى الطرف الذي يفكر في تنفيذه.

لكن القوة السعودية في إدارة الأزمة لا تتوقف عند البعد العسكري. وربما تكون الدبلوماسية هي السلاح الأكثر هدوءاً والأكثر تأثيراً في هذه المرحلة. فكل هجوم يستهدف الأراضي السعودية يمكن أن يتحول من مجرد واقعة أمنية إلى قضية سياسية ودولية إذا أحسنت الرياض تقديمها ضمن إطار أوسع: دولة تتعرض للاعتداء، تحاول حماية مواطنيها ومنشآتها، وتدعم في الوقت نفسه مساراً سياسياً يمنع انهيار اليمن وتحوله إلى منصة دائمة للهجمات العابرة للحدود.

وهذه الصورة مهمة للغاية في معركة الشرعية الدولية. في النزاعات المعقدة لا تكفي القدرة على الرد؛ المهم أيضاً هو كيف يُفهم الرد. الدولة التي تستطيع إقناع المجتمع الدولي بأنها تستخدم القوة دفاعاً عن أمنها، وفي الوقت نفسه تترك الباب مفتوحاً أمام الحل السياسي، تمتلك مساحة أكبر للحركة من الدولة التي تبدو وكأنها تبحث عن الحرب لذاتها.

الردع الحقيقي ليس أن تطلق النار في كل مرة تتعرض فيها للهجوم بل أن تجعل الطرف الآخر يدرك أن كلفة الاعتداء ستكون مرتفعة

ولهذا فإن التعامل السعودي مع الهجمات يمكن أن يتحول إلى مكسب سياسي إذا نجحت الرياض في تثبيت معادلة واضحة: لا تساهل مع الاعتداء، ولا رغبة في حرب بلا نهاية. هذه المعادلة تمنح السعودية موقعاً مختلفاً في الإقليم، فهي لا تظهر كطرف يريد إعادة إنتاج حرب اليمن، بل كقوة تحاول حماية حدودها ومصالحها بينما تدفع باتجاه صيغة سياسية أكثر استقراراً.

وهنا يبرز تغير أعمق في موقع السعودية الإقليمي. فالمملكة لم تعد تتعامل مع الأمن باعتباره ملفاً عسكرياً منفصلاً عن الاقتصاد والدبلوماسية والاستثمار والمكانة الدولية. السعودية التي تبني اقتصاداً جديداً وتستقطب الاستثمارات وتوسّع علاقاتها الدولية وتعيد صياغة دورها في المنطقة لا يمكنها أن تسمح بأن تصبح الحرب اليمنية استنزافاً يستهلك مواردها ويشوّش على مشروعها الداخلي. لذلك فإن ضبط حدود التصعيد ليس مجرد قرار أمني، بل جزء من إستراتيجية الدولة نفسها.

الاستثمارات الكبرى لا تزدهر في بيئة يمكن أن تتحول فيها الصواريخ والطائرات المسيّرة إلى خبر يومي. والمشروعات الاقتصادية الكبرى تحتاج إلى أمن إقليمي يسمح للمملكة بأن تنقل مركز ثقلها من إدارة الأزمات إلى بناء المستقبل. ومن هنا يمكن فهم لماذا تصبح الدبلوماسية بالنسبة إلى الرياض جزءاً من منظومة الدفاع الوطني، وليست نشاطاً موازياً لها.

ذلك هو الفرق بين دولة تخوض المعركة ودولة تدير البيئة التي تجري فيها المعركة.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/09/11
السنة 49 العدد 13911

السودان: الصراع ينتقل إلى معركة كسر الإمدادات

المفارقة أن كل طرف يعتقد أنه يخوض المعركة من أجل الحسم، بينما النتيجة هي إدامة التصعيد

مع انتقالٍ ثقل المعارك إلى كردفان والنيل الأزرق، تتقدم معركة أخرى أقل ظهوراً على الأرض، هي معركة قطع طرق الإمداد. وفيما يحاول الجيش استثمار الضغط العسكري والانشقاقات لإعادة تشكيل ميزان القوة، يراهن «الدعم السريع» على اتساع الجبهات وشبكات الدعم لإطالة أمد الحرب.

الخرطوم - لم تعد الحرب في السودان تدور فقط حول المدن التي يسيطر عليها الجيش أو «قوات الدعم السريع»، ولا حول التقدم الذي يعلنه هذا الطرف أو ذاك في جبهة بعينها. بعد أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع القتال، تتجه المعركة بصورة متزايدة إلى سؤال أكثر حسماً: من يستطيع أن يحافظ على خطوط إمداده مفتوحة، ومن يستطيع أن يقطع خطوط خصمه؟

هذا التحول يجعل كردفان والنيل الأزرق أكثر من مجرد جبهتين عسكريتين. فالموقع الجغرافي للمنطقتين يجعلهما جزءا من شبكة الحركة التي تربط وسط السودان بغربه وجنوبه، فيما يضع امتداد القتال نحو السودان.. الحرب تنتقل إلى معركة كسر الإمدادات.

المعركة في هذه الحالة لا تُقاس فقط بعدد البلدات التي تسقط أو تستعيد، وإنما بقدرة كل طرف على مواصلة القتال بالوتيرة نفسها. وهذا ما يفسر أهمية كردفان التي تحولت تدريجياً إلى واحدة من أكثر ساحات الحرب حساسية. فالمنطقة تقع بين وسط السودان ودارفور، وتضم طرقاً وممرات ذات قيمة عسكرية واقتصادية، كما أن استمرار القتال فيها يهدد بتحويلها إلى منطقة عازلة تمنع «الدعم السريع» من الربط السلس بين مناطق نفوذه في الغرب وبين ساحات أخرى.

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن جنوب كردفان والنيل الأزرق باتا جزءاً من هذه المعادلة الأوسع. ففي جنوب كردفان، أدت المواجهات في كاودا ومحيطها إلى سقوط قتلى ونزوح، وسط انخراط «الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال» بقيادة عبدالعزيز الحلو في الصراع إلى جانب «الدعم السريع». ويعني ذلك أن الحرب لم تعد مواجهة ثنائية خالصة بين الجيش و«الدعم السريع»، بل أصبحت شبكة من التحالفات المحلية والمصالح الجغرافية التي يمكن أن تغير شكل الجبهات ومسارات الإمداد.

أما النيل الأزرق، فيمثل امتداداً آخر للصراع باتجاه الجنوب الشرقي، حيث أدى تمدد القتال إلى زيادة الضغط على مناطق كانت أقل تعرضاً للحرب في مراحلها الأولى. ويمنح هذا الانتشار الجغرافي الصراع بعداً مختلفاً: فكلما اتسعت الجبهة، ارتفعت كلفة المحافظة على القوات والمواقع، وأصبح تأمين الوقود والذخيرة والطعام والمقاتلين تحدياً موازياً لتحدي المعارك نفسها.

> **إذا كان الجيش يحاول خنق «الدعم السريع»، فإن الأخير يسعى إلى إبقاء الحرب موزعة جغرافياً لمنعه من تركيز قوته في جبهة واحدة**

من هنا يمكن فهم إصرار الجيش على الضغط في كردفان. فالهدف المحتمل لا يقتصر على انتزاع مواقع جديدة من «الدعم السريع»، وإنما تقليص قدرة خصمه على استخدام المنطقة ممراً بين دارفور ووسط البلاد، ودفعه إلى توزيع قواته على عدد أكبر من الجبهات. وفي حرب طويلة كهذه، قد يكون إرهاق الخصم وإجباره على الدفاع في اتجاهات متعددة أكثر أهمية من السيطرة السريعة على مدينة واحدة.

لكن الجيش يواجه مشكلة مقابلة. فـ«الدعم السريع» أثبت خلال الحرب قدرة على الاستفادة من شبكات محلية وإقليمية واسعة، كما أن الحرب نفسها خلقت اقتصاداً موازياً يقوم على السيطرة على الموارد والطرق والمناطق الحدودية. وقد خلصت بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة إلى وجود شبكات خارجية توفر السلاح واللوجستيات والتدريب للطرفين، مع تركيز التقرير على دعم وصل إلى «الدعم السريع»، ما يؤكد أن قدرة أي طرف على الاستمرار لا ترتبط بجبهته الداخلية وحدها.

ولهذا تبدو الانشقاقات ذات أهمية خاصة في المرحلة الحالية. فالخرطوم لا تراهن فقط على القوة النارية، وإنما تحاول أيضاً جذب مقاتلين وقيادات من المعسكر المقابل، وإظهار أن كفة الحرب بدأت تميل تدريجياً لمصلحة الجيش.

وإذا نجحت هذه السياسة، فإن أثرها يتجاوز العدد المباشر للمقاتلين المنضمين إلى الجيش؛ إذ يمكن أن تضرب الثقة داخل «الدعم السريع»، وتزيد الشكوك حول قدرة قيادته على توفير الحماية والتمويل والامتيازات التي يحتاجها مقاتلوه للاستمرار.

غير أن الانشقاقات لا تكفي وحدها لصناعة انتصار. فالتجارب السابقة في السودان أظهرت أن التحالفات العسكرية يمكن أن تتبدل بسرعة، وأن مجموعات محلية قد تنتقل من موقع إلى آخر تبعاً لمصالحها المباشرة وموازين القوة في مناطقها. لذلك فإن الرهان الحقيقي بالنسبة إلى الجيش هو تحويل هذه التحولات إلى تفوق مستدام، لا إلى مكاسب ظرفية.

وهنا تدخل دارفور في الحسابات. فـ«الدعم السريع» لا يزال يمتلك قاعدة نفوذ مهمة في الإقليم، ويصعب تصور نهاية عسكرية للحرب من دون معالجة وضعه هناك. وإذا نجح الجيش في الضغط على طرق الاتصال بين دارفور وكردفان، فقد يجد خصمه نفسه أمام مشكلة مزدوجة: الحفاظ على مناطقه الأساسية في الغرب، وفي الوقت نفسه إرسال قوات وإمدادات إلى الجبهات التي تتعرض لضغط متزايد.

لكن قطع الإمدادات له حدود أيضاً. فكلما طال أمد الحرب، أصبحت خطوط الدعم الخارجية أكثر أهمية. وقد أظهرت التقارير الدولية أن تدفق السلاح والمقاتلين والمساندة اللوجستية من خارج السودان ساهم في استمرار الصراع، الأمر الذي يجعل المعركة على الحدود والممرات الإقليمية جزءاً من الحرب نفسها.

وإذا كان الجيش يحاول خنق «الدعم السريع» تدريجياً، فإن الأخير يسعى بدوره إلى إبقاء الحرب موزعة جغرافياً بحيث يصعب على الجيش تركيز قوته في جبهة واحدة. وهذه واحدة من مفارقات الحرب السودانية: السيطرة على العاصمة أو استعادة مناطق واسعة لا تعني بالضرورة القدرة على إنهاء الصراع، ما دام الطرف المقابل قادراً على فتح جبهات جديدة وإعادة بناء قوته.

ويفسر ذلك أيضاً موقف قائد الجيش عبدالفتاح البرهان من مسألة السلام. فالخطاب الذي يربط التسوية بإنهاء ما تصفه الخرطوم بـ«التمرد» يعكس اعتقاداً بأن التفاوض من موقع عسكري أفضل قد يكون أكثر فائدة من الدخول في اتفاق جديد بينما يحتفظ «الدعم السريع» بقدرة كبيرة على المناورة. وبعبارة أخرى، فإن المعركة الميدانية يمكن أن تكون في نظر الجيش جزءاً من عملية سياسية غير معلنة، هدفها تغيير شروط التفاوض قبل الجلوس إلى الطاولة.

لكن هذه الاستراتيجية تحمل مخاطرة واضحة. فالحرب التي تدخل مرحلة استنزاف طويلة قد لا تنتج طرفاً منتصراً، بل قد تنتج سوداناً أكثر تفككاً. وكلما توسعت الجبهات، أصبح ضبط القوى المحلية والحليفة أكثر صعوبة، وتزايدت احتمالات انتقال الصراع من مواجهة على السلطة إلى نزاعات محلية على الأرض والموارد والحدود والنفوذ.

وتكشف التطورات الإنسانية حجم هذه الكلفة. فقد حذرت منظمات إغاثة أخيراً من إغلاق عشرات المراكز الصحية بسبب نقص التمويل، فيما أصبح جزء كبير من النظام الصحي في مناطق القتال خارج الخدمة أو يعمل بقدرات محدودة. وهذا يعني أن معركة الإمدادات لا تقتصر على الذخيرة والوقود؛ فالسكان أنفسهم أصبحوا يدفعون ثمن انهيار شبكات الإمداد المدنية.

لذلك فإن السؤال الذي تطرحه المرحلة المقبلة ليس فقط ما إذا كان الجيش قادراً على استعادة المزيد من الأراضي، وإنما ما إذا كان يستطيع تحويل الضغط على طرق الإمداد إلى تغيير فعلي في ميزان الحرب. وفي المقابل، سيكون على «الدعم السريع» إثبات أنه قادر على تعويض خسائر الجبهات والحفاظ على خطوطه الخارجية والمحلية رغم الضغوط.

إذا نجح الجيش في الجمع بين الضغط العسكري والانشقاقات وتضييق طرق الإمداد، فقد يدخل التفاوض من موقع أكثر قوة. أما إذا تمكن «الدعم السريع» من الحفاظ على شبكاته وفتح جبهات جديدة في كردفان والنيل الأزرق ودارفور، فقد تتحول استراتيجية الخنق إلى حرب استنزاف أطول.

وهنا تكمن المفارقة: كل طرف قد يعتقد أنه يخوض المعركة من أجل الحسم، بينما تكون النتيجة الفعلية هي إعادة توزيع القدرة على الاستمرار. وفي السودان، حيث تتشابك الجغرافيا مع التحالفات المحلية والدعم الخارجي، قد يكون كسر الإمدادات هو الطريق إلى تغيير ميزان القوة، لكنه ليس بالضرورة الطريق الأقصر إلى السلام.

استراتيجية الخنق العسكري

الحرب تقترب من شرايين الطاقة

الرياض تواجه معادلة مزدوجة: حماية منشآت الطاقة وتأمين طرق التصدير البديلة مع تصاعد مخاطر هرمز وباب المندب

الرياض - لم يعد أمن النفط السعودي مسألة مرتبطة بحماية المنشآت داخل المملكة فقط، بل أصبح جزءاً من معركة أوسع على طرق الطاقة في الشرق الأوسط. فبينما تضيق حركة الملاحة عبر مضيق هرمز بسبب الحرب الأميركية الإيرانية، يجد المسار البديل الذي اعتمدت عليه الرياض، عبر البحر الأحمر وميناء ينبع، نفسه أمام ضغط متزايد من الحوثيين. ومع تجاوز سعر خام برنت حاجز المئة دولار للبرميل، باتت الأسواق تتعامل مع أي تهديد للبنية التحتية النفطية السعودية أو طرق تصديرها باعتباره خطراً مباشراً على الإمدادات العالمية.

وتكتسب التطورات الأخيرة خطورتها من تزامنها. فإيران تضغط على الملاحة في مضيق هرمز، بينما يوسع الحوثيون نطاق التهديد في البحر الأحمر ويقتربون، وفق تقارير حديثة، من تعزيز قبضتهم على أجزاء استراتيجية من الساحل اليمني المؤدي إلى باب المندب. وفي الوقت نفسه، تعرضت مدن ومنشآت مرتبطة بالطاقة في جنوب السعودية لهجمات حوثية أدت إلى إصابة عشرات الأشخاص، ما يعيد إلى الواجهة احتمال اتساع دائرة الاستهداف من الجبهات العسكرية إلى البنية التحتية النفطية.

معركة على طريق النفط

تكمن أهمية السعودية في سوق الطاقة العالمي في أنها ليست مجرد منتج ضخم للنفط، وإنما واحدة من الدول القليلة التي تملك قدرة كبيرة على زيادة الإنتاج أو خفضه والتأثير في توازن السوق. ولذلك فإن المخاطر التي تطال منشآتها أو قدرتها على تصدير الخام لا تبقى داخل حدود المملكة، وإنما تتحول سريعاً إلى مشكلة للأسواق العالمية.

وقد ظهر ذلك بوضوح مع صعود برنت فوق 100 دولار للمرة الأولى منذ يوليو، وسط مخاوف من اتساع اضطرابات الإمدادات في الخليج والبحر الأحمر. ولا تعكس القفزة السعرية نقصاً فعلياً في النفط السعودي وحده، بقدر ما تعكس إضافة علاوة مخاطر جيوسياسية إلى سعر البرميل، في وقت أصبحت فيه الأسواق أكثر حساسية لأي حادث في ممرات الطاقة.

المشكلة بالنسبة إلى الرياض أن الحرب تضغط على طرفي معادلة التصدير. فمن الشرق يقع مضيق هرمز، الذي تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية، ومن الغرب يقع البحر الأحمر وباب المندب، وهما المسار الطبيعي الذي يمكن للسعودية استخدامه لتقليل اعتماد صادراتها على الخليج.

وبذلك لم يعد السؤال السعودي هو فقط كيف تحمي حقول النفط والمصافي، وإنما كيف تضمن أن النفط الذي تنتجه المملكة يستطيع الوصول إلى المشترين إذا بقيت الطرق البحرية الرئيسية معرضة للخطر.

«ينبع» صمام أمان

لطالما كان خط أنابيب الشرق-الغرب، الذي يصل مناطق الإنتاج في شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الأحمر، جزءاً من استراتيجية الرياض لتقليل مخاطر الاعتماد على هرمز. وقد اكتسب الخط أهمية إضافية خلال أزمة المضيق الحالية، بعدما جرى تحويل مزيد من الصادرات نحو الساحل الغربي.

لكن الحرب الحالية تكشف حدود هذه الاستراتيجية. فالوصول إلى ينبع لا ينهي المشكلة إذا أصبحت الملاحة في البحر الأحمر نفسها مهددة. وهذا تحديداً ما يجعل التصعيد الحوثي أكثر حساسية بالنسبة إلى السعودية.

فالمسار البديل لا قيمة له من دون طريق بحري آمن بعد وصول النفط إلى الساحل الغربي. وإذا تحولت منطقة البحر الأحمر وباب المندب إلى ساحة استهداف مستمرة، فإن السعودية ستواجه معضلة جديدة: لديها قدرة على تجاوز هرمز برياً، لكنها تحتاج إلى تأمين الممر البحري الذي يقع في نهاية هذا البديل.

وهنا تتحول البنية التحتية التي صممت أساساً كوسيلة لتجاوز خطر هرمز إلى جزء من المعركة نفسها.

التطور الأخطر أن الحوثيين لا يكتفون باستهداف مدن أو مواقع عسكرية سعودية، وإنما أصبحوا يوجهون تهديداتهم نحو البنية المرتبطة بالطاقة والملاحة. وتشير تقارير حديثة إلى أن الجماعة تقترب من السيطرة على مواقع ساحلية يمنية مهمة، الأمر الذي قد يمنحها قدرة أكبر على التأثير في حركة السفن في باب المندب والبحر الأحمر.

وهذا يغير الحسابات السعودية. فالمملكة تستطيع التعامل مع هجوم محدود على منشأة باعتباره حادثاً أمنياً يمكن احتواؤه، لكنها ستواجه وضعاً مختلفاً إذا أصبح هناك تهديد مستمر للموانئ والناقلات وخطوط الأنابيب.

كما أن تجربة السنوات الماضية أظهرت أن البنية النفطية السعودية ليست بعيدة عن مدى الصواريخ والطائرات المسيّرة. ولذلك فإن الجمع بين تهديد المنشآت داخل المملكة وتهديد السفن خارجها يمكن أن يرفع كلفة حماية قطاع الطاقة إلى مستوى مختلف.

والأهم أن هذا النوع من الضغط لا يحتاج بالضرورة إلى تدمير منشأة نفطية كبيرة. يكفي رفع كلفة التأمين والشحن، أو إجبار الناقلات على تغيير مساراتها، أو تعطيل مؤقت لميناء أو خط أنابيب، حتى تبدأ الأسواق في تسعير الخطر.

> **السؤال السعودي: كيف تضمن أن النفط الذي تنتجه المملكة يستطيع الوصول إلى المشترين إذا بقيت المضائق معرضة للخطر**

لكن السعودية تواجه في الوقت نفسه معضلة سياسية وعسكرية. فالرد القوي على الحوثيين قد يكون ضرورياً لاستعادة الردع وحماية منشآتها، لكنه يحمل خطر العودة إلى دورة واسعة من العمليات داخل اليمن، في وقت عملت فيه الرياض خلال السنوات الماضية على تثبيت مسار أكثر هدوءاً ومحاولة إبقاء الملف اليمني خارج دائرة الحروب الإقليمية المفتوحة.

لذلك تبدو الأولوية السعودية أقرب إلى ردع الهجمات من دون الانجرار إلى حرب استنزاف جديدة.

وتزداد صعوبة هذه المعادلة لأن الحوثيين يتحركون داخل صراع أوسع بين إيران والولايات المتحدة. فكلما اشتد الضغط على طهران في الخليج، ارتفعت قيمة الجبهات غير المباشرة التي يمكن استخدامها للضغط على خصومها. واستهداف السعودية يملك قيمة إضافية لأنه يلامس أحد أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم، ويبعث برسالة إلى الأسواق الدولية بأن اضطراب الحرب يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من هرمز.

من أمن المنشآت إلى أمن الشبكة

لهذا السبب، قد يكون التحول الأهم الذي تفرضه الحرب على السعودية هو الانتقال من مفهوم حماية المنشأة النفطية إلى مفهوم حماية شبكة الطاقة بأكملها.

هذه الشبكة تشمل الحقول، والمصافي، وخطوط الأنابيب، ومحطات الضخ، والموانئ، والناقلات، والممرات البحرية. وأي نقطة ضعف في هذه السلسلة يمكن أن تتحول إلى مصدر ضغط اقتصادي.

وتملك السعودية بالفعل عناصر قوة مهمة في هذه المعادلة، بينها شبكة أنابيب تمتد من الشرق إلى الغرب وقدرة على إعادة توجيه جزء من صادراتها، فضلاً عن عمق مالي واستثماري يسمح لها بامتصاص صدمات مؤقتة في الأسعار أو الإنتاج. لكن المشكلة الحالية هي أن الأزمة لا تضرب نقطة واحدة يمكن تجاوزها بسهولة، بل تضغط في الوقت نفسه على هرمز والبحر الأحمر.

وهنا تكمن أهمية ما يحدث الآن: الحرب لا تختبر فقط قدرة السعودية على إنتاج النفط، وإنما تختبر قدرتها على إخراجه من المنطقة بأمان.

شبكة التصدير السعودية أمام اختبار استراتيجي غير مسبوق

دعم الصين لاتفاق مكة يعزز منظومة الأمن الإقليمي

ألطاف موتي
كاتب باكستاني

قد لا تكون أهم نتائج اتفاق مكة للدفاع المشترك هي التحالف العسكري الذي أنشأه بقدر ما تكون منظومة الأمن الإقليمي التي يمكن أن يمهد لقيامها. ففي 7 آب/أغسطس 2026، وقعت السعودية وتركيا وباكستان اتفاقا ينص على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث سيعد هجوما عليها جميعا، كما نص على تعزيز مختلف أوجه التعاون الدفاعي بينها. وبعد أقل من شهر، بدأت الدول الثلاث في تحويل الاتفاق من إطار سياسي إلى بنية أكثر مؤسسية، إذ عقدت اللجنة الإستراتيجية السياسية والدفاعية أول اجتماع لها في إسطنبول في 31 آب/أغسطس، واتفقت على إنشاء أمانة عامة في السعودية، إلى جانب تعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية وتطوير التكنولوجيا والإنتاج المشترك.

ثم جاء الموقف الصيني. ففي 2 أيلول/سبتمبر، وخلال زيارته لمصر، دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ دول الشرق الأوسط إلى أن تكون صاحبة القرار في مصيرها وأن تبحث إنشاء هيكل أمني إقليمي جديد، كما أبدت بكين استعدادها للمساعدة في حماية طرق الملاحة الدولية. وجاءت هذه الدعوة في توقيت بالغ الدلالة، بعد أسابيع قليلة من توقيع اتفاق مكة ثم بدء إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

لكن الصين لا تعلن نفسها حارسا جديدا للشرق الأوسط، ولا يبدو أن اتفاق مكة يتحول إلى تحالف تقوده بكين. التطور الأكثر أهمية قد يكون أكثر تعقيدا من ذلك: فبكين تبدو مستعدة لدعم نظام إقليمي تتحمل فيه دول مثل السعودية وتركيا وباكستان قدرا أكبر من مسؤولية أمنها، بينما تقدم الصين دعما دبلوماسيا واقتصاديا، وربما استراتيجيا، من خارج البنية العسكرية الأساسية لهذا الترتيب.

موقف بكين يعكس رغبتها في استقرار الشرق الأوسط عبر الاستثمار والدبلوماسية دون تحمل عبء عسكري مباشر مما يفتح المجال لشراكات إقليمية متوازنة

على مدى عقود، احتلت واشنطن موقعا فريدا في منظومة الأمن في الشرق الأوسط. فقد وفرت الولايات المتحدة الأسلحة والاستخبارات والحماية العسكرية والردع، وقامت شراكاتها مع دول الخليج على تفاهم ضمني مفاده أن واشنطن ستساعد في حماية النظام الإقليمي، بينما توفر الدول الحليفة لها إمكانية الوصول والتعاون في مجال الطاقة وشراكات إستراتيجية واسعة. ولم تختف هذه المنظومة، لكن طابعها الحصري بدأ يتراجع.

وقد دفعت الحروب والأزمات المتلاحقة الحكومات الإقليمية إلى إعادة النظر في مخاطر الاعتماد المفرط على قوة خارجية واحدة. كما أن الحرب الأخيرة مع إيران عززت هذه الحسابات، بعدما بات واضحا أن الصراعات بين القوى الكبرى يمكن أن تمتد بسرعة إلى أراضي دول المنطقة وبنيتها التحتية وممراتها التجارية. لذلك لا يبدو أن الخيار المطروح أمام هذه الدول هو استبدال واشنطن ببكين، بل تنويع الشراكات بحيث لا تصبح أي قوة خارجية الطرف الوحيد الذي لا غنى عنه. ومن هنا تبرز أهمية اتفاق مكة.

يجمع الاتفاق بين دول تتكامل قدراتها على نحو لافت. فالسعودية تمتلك القوة المالية والثقل في مجال الطاقة والنفوذ الإقليمي، فضلا عن القدرة على تمويل تعاون دفاعي واسع. وتملك تركيا واحدة من أكثر القوات التقليدية قدرة في المنطقة، إلى جانب صناعة دفاعية محلية تطورت بسرعة خلال السنوات الأخيرة. أما باكستان فتضيف عقودا من الخبرة العسكرية وقدرات إستراتيجية تجعل هذا الترتيب مختلفا عن مجرد تجمع دبلوماسي.

ولا يمكن النظر إلى أي من هذه الدول باعتبارها مجرد تابع أو وكيل لقوة أخرى. وهنا تكمن إحدى أهم نقاط قوة الترتيب الجديد. فهو يمثل شكلا من أشكال ائتلاف القوى الإقليمية المتوسطة، حيث تستطيع دول تختلف في مواقعها الجغرافية ومصالحها الإستراتيجية أن تتعاون في المجال الأمني من دون التخلي عن استقلالية قرارها.

وهنا يجب التمييز بين الطموح والقدرة. فاتفاق مكة ليس منظمة شبيهة بحلف الناتو من حيث الهيكل والقدرات والالتزامات العملياتية. كما أن كيفية تطبيق مبدأ الدفاع المشترك في ظروف الحرب الفعلية لا تزال بحاجة إلى اختبار. لكن الخطوات التي اتخذتها الدول الثلاث في إسطنبول تشير إلى أنها لا تتعامل مع الاتفاق باعتباره مجرد إعلان سياسي عابر، بل تسعى إلى بناء مؤسسات دائمة حوله، بما في ذلك أمانة عامة وتعاون أعمق في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا والإنتاج المشترك.

لدى الصين مصلحة إستراتيجية واضحة في قيام ترتيبات أمنية إقليمية لا تهيمن عليها قوة عسكرية خارجية واحدة. فبكين تعتمد على الشرق الأوسط في الطاقة، وترتبط دول المنطقة بها بصورة متزايدة عبر التجارة والاستثمارات والبنية التحتية والتكنولوجيا. لكنها، في الوقت نفسه، لم تبد حتى الآن استعدادا لتحمل التكلفة الهائلة المترتبة على تولي الدور الذي لعبته الولايات المتحدة لعقود بوصفها الضامن الأمني الرئيسي للمنطقة.

وهنا تظهر المفارقة. الصين تريد الاستقرار في الشرق الأوسط، لكنها لا تريد بالضرورة أن تتولى مهمة شرطي المنطقة. ومنظومة أمن إقليمية تقودها دول المنطقة يمكن أن تساعد في حل هذه المعضلة. فإذا تمكنت السعودية وتركيا وباكستان، وربما دول أخرى في المستقبل، من تطوير آليات للردع والوساطة وإدارة الأزمات، فإن الصين ستستفيد من مزيد من الاستقرار من دون أن تتحمل العبء العسكري بأكمله.

وبذلك تستطيع بكين أن تقدم ما تجيده بصورة أكبر: الدبلوماسية، والاستثمار، والتكنولوجيا، والعلاقات الاقتصادية، والتنسيق السياسي. وهذا يتوافق مع الرسائل الصينية الأخيرة؛ فقد دعا شي في القاهرة إلى إنشاء هيكل أمني إقليمي جديد، وأكد أن دول المنطقة ينبغي أن تكون صاحبة القرار في مستقبلها، بينما وسعت الصين في الوقت نفسه تعاونها مع مصر في المجالات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية.

هناك سبب آخر يجعل اتفاق مكة مهما بالنسبة إلى الصين: بكين لا تستطيع أن تصنع الشرعية الإقليمية بنفسها. فأي منظمة أمنية تصممها الصين وتقودها بصورة مباشرة قد ينظر إليها بعض دول المنطقة باعتبارها شكلا جديدا من أشكال النفوذ الخارجي. أما إذا قامت القوى الإقليمية نفسها ببناء هذه المنظومة، فإن بكين تستطيع دعمها من دون أن تبدو صاحبة المشروع.

اتفاق مكة يتجاوز فكرة التحالف العسكري التقليدي ليؤسس لبنية أمنية إقليمية جديدة تمنح القوى المحلية استقلالية القرار وتقلل الاعتماد على القوى الخارجية

وهذه النقطة تحمل قيمة إستراتيجية كبيرة. فهي تتيح للصين التأثير في قواعد نظام إقليمي آخذ في التغير، مع بقاء القوى الإقليمية في الواجهة. وهذا ربما يكون الجانب الأكثر أهمية في موقف شي. فقد لا تريد الصين استبدال المنظومة الأمنية الأمريكية بمنظومة صينية، بل قد تريد المساعدة في خلق الظروف التي تجعل الولايات المتحدة أقل قدرة على الاحتفاظ بدور القوة الخارجية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

وهذا يفسر أيضا لماذا ينبغي النظر إلى دعم الصين لاتفاق مكة في سياق أوسع من الاتفاق نفسه. فبكين لا تحتاج إلى قيادة التحالف كي تستفيد منه. يكفي أن يساعد الاتفاق، إلى جانب ترتيبات إقليمية أخرى، على تحويل الشرق الأوسط من منطقة تعتمد بدرجة كبيرة على الضمانات الأمنية الخارجية إلى منطقة تستطيع فيها القوى المحلية بناء قدر أكبر من الردع والتنسيق والاستقلال الاستراتيجي.

هذا لا يعني أن السعودية أو تركيا تتخليان عن الولايات المتحدة. فما زالت تركيا عضوا في حلف الناتو، بينما تحتفظ السعودية بعلاقات دفاعية واقتصادية وسياسية وثيقة مع واشنطن. كما أن باكستان لديها تاريخ طويل من التعاون الأمني مع الولايات المتحدة. ولذلك، فإن الإستراتيجية الناشئة يمكن وصفها بصورة أدق بأنها تنويع استراتيجي.

وترى القوى الإقليمية بصورة متزايدة أن تكون قادرة على العمل مع واشنطن وبكين وأنقرة وإسلام آباد وغيرها في الوقت نفسه. وهذا يمنحها هامشا أوسع للمناورة ويقلل من اعتمادها على قوة واحدة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن هذا يمثل تحديا أكثر تعقيدا من مجرد ظهور منافس عسكري صيني.

فإذا حلت الصين محل الولايات المتحدة بشكل مباشر، فسيكون من السهل تحديد طبيعة التغيير. أما إذا نشأ نظام أمني متعدد الأطراف تستطيع فيه القوى الإقليمية نفسها اتخاذ قراراتها، بينما تتنافس واشنطن وبكين وغيرهما على النفوذ داخله، فإن التحول يصبح أكثر تدريجا وأصعب في الاحتواء.

وقد تظل الولايات المتحدة القوة العسكرية الأكثر نفوذا في الشرق الأوسط، لكنها قد تفقد تدريجيا موقعها بوصفها الشريك الأمني الخارجي الوحيد الذي لا يمكن الاستغناء عنه. وهذا نوع مختلف من التراجع الجيوسياسي. فهو لا يعني اختفاء النفوذ الأمريكي، بل يعني نهاية احتكار واشنطن لموقع القوة الخارجية المركزية في أمن المنطقة.

خطوة نحو نظام أمني متعدد الأقطاب

«عزنا بطبعنا»: القوة الناعمة السعودية

نموذج مثالي للقوة الناعمة المؤثرة عالمياً

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ظهر مفهوم القوة الناعمة للمرة الأولى في العام 1990، من خلال كتاب "القوة الناعمة.. وسيلة نجاح في السياسة الدولية" لأستاذ العلوم السياسية الأمريكي جوزيف ناي، الذي عرّفه بأنه "القدرة على التأثير في الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه والرشوة"، معتبراً أن القوة الناعمة لبلد ما ترتكز على ثلاثة موارد، هي: ثقافته، قيمه السياسية، وسياساته الخارجية؛ خصوصاً عندما يراها الآخرون مشروعةً وذات سلطة معنوية وأخلاقية.

انطلاقاً من هذا التعريف، يمكن القول إن المملكة العربية السعودية تعد نموذجاً مثالياً للدولة ذات القوة الناعمة المؤثرة عالمياً، والتي تعبر الحدود والمسافات، وتخترق الحواجز لتدخل البيوت والقلوب لما يقارب نصف مليار عربي، ومليارَي مسلم، لتتجاوز تلك الأرقام ليس فقط من بوابات حضورها الروحي والديني والأدبي والتراثي والرمزي، وإنما كذلك من دورها الثقافي الأوسع والحضاري الأشمل بما في ذلك الترفيه والرياضة والإعلام والدبلوماسية العامة والمساعدات الإنسانية والإغاثية وغيرها.

قبل كل ذلك وبعده، هناك طبع السعوديين الذي يعتز به أهله، وهو نتاج هوية ثقافية واجتماعية توارثتها الأجيال منذ آلاف السنين، ولقّحتها المحطات التاريخية الكبرى والأحداث والتجارب والملاحم، فأعطتها زخماً من الإضافات المهمة مروراً بمحطتين تتميزان بأنهما الأكثر تأثيراً في تاريخ الجزيرة العربية: ظهور الإسلام على يد النبي محمد بن عبد الله في أوائل القرن السابع للميلاد، وقيام الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبد العزيز آل عبد الرحمن آل سعود في أوائل القرن العشرين.

العيد الوطني السعودي السادس والتسعون، الذي تحتفل به المملكة في 23 أيلول/سبتمبر الحالي، سينتظم تحت شعار "عزّنا بطبعنا"، تأكيداً على تلك الهوية الأخلاقية والقيمية والإنسانية بخصوصياتها الرمزية والروحية من داخل منظومة اجتماعية ضاربة في العراقة، متجذرة في الأصالة، ثرية بالسجايا، ومشعة بالخصوصيات. لذلك، فإن عز السعوديين قائم بانتمائهم الحضاري الأصيل، وبهويتهم الوطنية الخالدة الضاربة في أعماق التاريخ، وبتلك العلاقة الأزلية في قِدمها والسرمدية في خلودها مع عبقرية المكان وروعة الفضاء الممتد بجلالة الإطار وعظمة الأسرار.

عز السعوديين دائم بقيمهم الثقافية والروحية والأخلاقية النبيلة والسامية، بعاداتهم وتقاليدهم الأصيلة التي نراها في الوقفات والمواقف الإنسانية للملك وولي العهد، كما في سلوك وتصرفات وخصوصيات وتطلعات الإنسان السعودي حيثما كان موقعه من نسيج المجتمع وخارطة الجغرافيا. العلاقة الوطيدة والعميقة والراسخة بين القيادة والشعب تتضح في وحدة السجايا والمزايا والمشاعر والأحاسيس. الملك سلمان أكد على ذلك بقوله: "كان ملوكنا منذ عهد الملك المؤسس، والملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبد الله بن عبد العزيز، على نهج أسلافهم ووالدهم، النهج الذي يجمع ولا يفرق، وهذه الدولة يسهر ملوكها على مصالح شعبها. ملوك متعاونون، وشعب متجاوب، وهذه نعمة من الله".

شعار «عزنا بطبعنا» يعكس قيم السعوديين الراسخة: الشجاعة والكرم والأصالة والهوية القوية التي تجعل المملكة نموذجاً عالمياً في التأثير والجاذبية والريادة

لترسيخ تلك العلاقة وتحويلها إلى مدرسة سعودية يستلهم منها الآخرون الرأي والرؤية، اعتمد قادة البلاد على سياسة الباب المفتوح التي ابتكرها الملك عبد العزيز، ويعد الملك سلمان أبرز روادها ومعتنقيها منذ أن تولى منصب أمير الرياض في الفترة الأولى بين 18 نيسان/أبريل 1955 و25 كانون الأول/ديسمبر 1960، والفترة الثانية من 4 شباط/فبراير 1963 إلى 5 تشرن الثاني/نوفمبر 2011، وصولاً إلى منصب ولي العهد ووزير الدفاع ثم توليه أعباء الحكم والقيادة كملك للبلاد وخادم للحرمين الشريفين منذ 23 كانون الثاني/يناير 2015. فقد عُرف عنه تواضعه أمام العامة من أبناء شعبه، واستماعه إلى مختلف الآراء في سياقات الحوار والشورى بما هي طبع يعتز به السعوديون. وبحسب تقييمه لتلك السجية، فإن "الدولة دأبت منذ عهد الملك المؤسس (عبد العزيز) على سياسة الباب المفتوح وسار عليها أبناؤه من بعده كمظهر من مظاهر الحكم في المملكة، وأضحت هذه المجالس المفتوحة صورة صادقة للعلاقة بين ولاة الأمر والمواطنين".

ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ينظر إليه السعوديون بوصفه الحارس الأمين لتلك الهوية التي سبق أن تحدث عنها بكثير من العمق: "إذا هويتك لم تستطع أن تصمد مع التنوع الكبير في العالم، معناه أن هويتك ضعيفة ويجب أن نستغني عنها، وإذا هويتك قوية وأصيلة تستطيع أن تنميها وتطورها وتعدّل السلبيات التي فيها وتحفز الإيجابيات التي فيها، معناه أنك حافظت على هويتك وقوتها". وأضاف: "الدليل، اليوم لباسنا في المملكة العربية السعودية، وعاداتنا العريقة وتقاليدنا وإرثنا الثقافي والتاريخي، وقبل ذلك إرثنا الإسلامي يُشكّل جزءاً رئيسياً من هويتنا، نطوره مع تطوير الزمان ونستمر في تعزيزه لكي يكون أحد عناصر تشكيل العالم، وأحد عناصر الأشكال الموجودة في العالم".

وعندما يعتز السعوديون بهويتهم الوطنية، يأتي التفسير الرؤيوي الحضاري من ولي العهد: "أعتقد أن هويتنا قوية للغاية ونفتخر فيها، وهي جزء رئيسي من صنعي أنا وأنت وكل مواطن سعودي، هي جزء رئيسي من الحراك اللي صار في المملكة، بسبب هويتنا السعودية المبنية على الهوية الإسلامية والعربية وإرثنا الثقافي والتاريخي".

بُنيت الهوية البصرية لليوم الوطني السعودي لهذا العام على ست صفات وقيم أصيلة متجذرة في الشخصية السعودية:

- عزنا برؤيتنا: تجسد الطموح الوطني اللامحدود واستشراف المستقبل الواعد والريادة العالمية في ظل رؤية المملكة 2030.
- عزنا بشجاعتنا: ترمز للبطولة وبسالة الأجداد والفروسية وحماية تراب الوطن الغالي بكل قوة وتضحية عبر التاريخ.
- عزنا بهمتنا: مستوحاة من مقولة «همة السعوديين كجبل طويق»، تعبر عن الصمود والإصرار الذي لا يعرف المستحيل.
- عزنا بأصالتنا: تجسيد للجذور التاريخية العميقة والتمسك بالتقاليد والهوية الوطنية المتوارثة عبر الأجيال.
- عزنا بكرمنا: رمز كرم الضيافة السعودية الأصيلة وحفاوة الاستقبال التي أصبحت علامة فارقة للمملكة عالمياً.
- عزنا بجودنا: تعبر عن الجود الإنساني والعطاء السخي وطيب الأثر والخير الممتد للجميع في كل زمان ومكان.

كما هو واضح، فإن تلك الصفات والقيم تتراوح بين ما هو شخصي يرتبط بسجايا وخصوصيات الفرد، وبين ما هو عام متصل بهوية المجتمع ككل، لكن تقديمها كعنوان شامل في إطار وطني جامع يعني السعي للترويج لها باعتبارها جزءاً أصيلاً من القوة الناعمة في جانبها اللامادي الذي يحدد مدى جاذبية المجتمع وتمسكه بالقيم الأخلاقية والرمزية والإنسانية، بما يساعده على تحصين وحدته وتأمين هويته وتكريس رؤيته وتحقيق أهدافه في التنمية والرقي والإنجاز.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني
المدير العام
صلاح أحمد الهوني
مدير التحرير
مختار الدبابي
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/09/11
السنة 49 العدد 13911

الصحراء في المخيال الليبي: بداية العمران ومنتهاه

إعادة اكتشاف فزان مقدمة لإعادة اكتشاف ليبيا

بداية العمران ومنتهاه

في الأدب الليبي، لا يتم الحديث عن الصحراء بوصفها مكانًا، بل بوصفها قدرًا. مساحة شاسعة تبدو من بعيد خالية، لكنها في النص الأدبي مكتظة بالذاكرة والأشباح والأسئلة.

فزان - في هذه المساحة التي تبدو صامتة، يمكن العثور على واحدة من أكثر الصور كثافة: بلدٌ واسع، متنوع، مترامي الأطراف، يبحث باستمرار عن مركزٍ يجمعه، وعن دولة تمنحه معنى حضاريا وسياسيًا يتجاوز حدود الخرائط.

ولعل فزان هي أكثر مناطق ليبيا قدرة على إنتاج هذه المفارقة. فهي جنوبٌ يبدو بعيدًا عن العاصمة، لكنه ليس بعيدًا عن جوهر الحكاية الليبية. فيها تتقاطع الصحراء مع طرق القوافل القديمة، والأفريقي مع المتوسطي، والقبيلة مع المدينة، والحدود مع فكرة الوطن. ولذلك فإن حضورها في الأدب الليبي لا يمكن اختزاله في وصف الرمال والواحات والجبال، كما لا يمكن قراءته بوصفه حنينًا رومانسيًا إلى مكان ناء. فزان، حين تدخل النص، تدخل معها أسئلة أكبر: من نحن؟ أين يبدأ الوطن وأين ينتهي؟ ماذا تفعل الدولة بالأطراف التي لا ترى نفسها في المركز؟ وهل يمكن أن تكون الصحراء، التي تبدو بلا حدود، أكثر الأماكن احتفاظًا بذاكرة الحدود؟

لقد ظل الأدب الليبي، بدرجات مختلفة، مشدودًا إلى سؤال المكان. وربما يعود ذلك إلى طبيعة ليبيا نفسها، حيث لا تبدو الجغرافيا مجرد خلفية للتاريخ، بل أحد أهم العناصر الفاعلة فيه. الساحل له ذاكرته، والمدينة لها ذاكرتها، والجبل له عالمه، والصحراء لها لغتها. وبين هذه الأمكنة نشأت ليبيا الحديثة، لا باعتبارها وحدة طبيعية مكتملة منذ البداية، وإنما باعتبارها مشروعًا سياسيًا واجتماعيًا ظل يبحث عن صيغة للتعايش بين مناطق وثقافات وذاكرات مختلفة.

ومن هنا تأتي أهمية فزان في المخيال الأدبي. إنها المكان الذي يقع خارج المركز، لكنه لا يستطيع الانفصال عنه؛ والفضاء الذي يبدو بعيدًا عن السياسة، لكنه في الحقيقة قلب المعترك السياسي. فحين يكتب الأديب عن الواحة أو الطريق الصحراوي أو القرية الجنوبية، فإنه لا يكتب عن الطبيعة وحدها، بل عن علاقة الإنسان بالمكان، وعن الإحساس بالمسافة، وعن ذلك النوع من الغياب الذي لا يكون غيابًا جغرافيًا فقط، بل غيابًا عن السردية الوطنية نفسها.

الصحراء ليست فراغا

ربما تكون أول مهمة للأدب حين يقترب من فزان هي أن يهدم الصورة السهلة عن الصحراء. فالصحراء في المخيلة الحديثة كثيرًا ما تظهر باعتبارها فراغًا: لا مدن كبيرة، ولا مصانع، ولا كثافة سكانية، ولا مؤسسات بالمعنى الذي اعتادت عليه الدولة الحديثة. لكن الأدب يستطيع أن يفعل العكس تمامًا؛ يستطيع أن يجعل من الفراغ الظاهري مساحة شديدة الامتلاء.

هناك في الجنوب ذاكرة القوافل، وحكايات المدن القديمة، ومسارات التجارة، وتداخل القبائل والمجموعات السكانية، وامتدادات عميقة نحو تشاد والنيجر والجزائر، فضلًا عن طبقات من التاريخ لا تبدأ بالدولة الحديثة ولا تنتهي عندها.

وهذا ما يجعل الصحراء في الأدب الليبي استعارة مناسبة للذاكرة. إنها مكان لا يحتفظ بأشيائه بالطريقة التي تحتفظ بها المدن. لا أرشيفات ضخمة، ولا شوارع تحمل أسماء السياسيين، ولا مبان حكومية شاهقة تختصر تاريخ السلطة. لكن الذاكرة تظل موجودة في الحكاية، وفي الطريق، وفي أسماء الأماكن، وفي العلاقة بين الإنسان والأرض.

غير أن الجنوب في الأدب لا يظهر دائمًا بوصفه مكانًا غنيًا بالذاكرة. أحيانًا يظهر بوصفه غيابًا. وهذا الغياب نفسه يمكن أن يصبح موضوعًا أدبيًا

وهنا يصبح الأدب نوعًا من الأرشيف البديل.

فحين يغيب الجنوب عن كتب السياسة، يمكن أن يظهر في الرواية. وحين تختصره التقارير الرسمية في أرقام السكان ومساحات الأراضي ومؤشرات التنمية، يستطيع الأدب أن يعيده إلى حجمه الإنساني: وجوهًا، وأحلامًا، وخيبات، وعلاقات، وذكريات.

ولذلك فإن السؤال عن فزان في الأدب ليس سؤالًا عن عدد الروايات أو القصائد التي ذكرت الجنوب بصورة مباشرة. السؤال الأهم هو: كيف تخيل الأدب الليبي الجنوب؟

هل تخيله بوصفه هامشًا؟ أم بوصفه أصلًا من أصول الهوية؟ هل ظهر باعتباره مكانًا للغياب، أم باعتباره مكانًا يمكن من خلاله رؤية ليبيا بصورة أوضح؟

هذه الأسئلة تفتح الباب أمام قراءة مختلفة للأدب الليبي.

من الصحراء إلى الهوية

في كثير من الكتابات التي تستدعي الصحراء، تتحول الطبيعة إلى مرآة للإنسان. اتساع المكان يقابله شعور بالوحدة، وصعوبة الوصول تقابلها صعوبة الانتماء، وغياب الحدود الطبيعية الواضحة يفتح سؤال الحدود السياسية والاجتماعية.

ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة فزان باعتبارها فضاءً يختبر مفهوم الهوية الليبية ذاته.

فالمركز عادةً ما يصنع تعريفه للوطن بسهولة أكبر. لديه المؤسسات، والإعلام، والجامعة، والإدارة، والمدينة التي تتكثف فيها الرموز الوطنية. أما الأطراف، فعليها أن تفاوض باستمرار من أجل حضورها في تعريف الوطن.

وهنا يصبح الجنوب مهمًا أدبيًا وسياسيًا في الوقت نفسه.

إنه لا يقول فقط: "نحن جزء من ليبيا". بل يذهب أبعد من ذلك ويطرح سؤالًا أكثر عمقًا: أي ليبيا؟

ليبيا التي تُعرّف من طرابلس وحدها؟ أم ليبيا التي تتسع من البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء؟ ليبيا التي تقاس فيها المسافة من المركز؟ أم ليبيا التي يكون فيها الجنوب مركزًا بحد ذاته؟

ولعل الأدب أكثر قدرة من الخطاب السياسي على طرح هذه الأسئلة، لأنه لا يحتاج إلى إعلان موقف مباشر. يكفي أن يجعل القارئ يعيش المسافة، وأن يرى العالم من عين شخص يسكن بعيدًا عن المركز، حتى تبدأ خريطة الوطن في التغير.

وهنا تحديدًا تكمن قوة الأدب. إنه لا يغير الحدود على الورق، لكنه يستطيع أن يغير موقع الإنسان داخل الخريطة.

فزان كاستعارة للغياب

غير أن الجنوب في الأدب لا يظهر دائمًا بوصفه مكانًا غنيًا بالذاكرة. أحيانًا يظهر بوصفه غيابًا. وهذا الغياب نفسه يمكن أن يصبح موضوعًا أدبيًا.

فالمدينة الجنوبية التي تنتظر الخدمات، والشاب الذي يغادر بحثًا عن فرصة، والطريق الطويل الذي يفصل القرية عن العاصمة، كلها صور تتجاوز تفاصيلها اليومية لتصبح استعارات عن علاقة المواطن بالدولة.

الدولة موجودة في الخطاب، لكنها قد تكون بعيدة في الحياة اليومية.

غير أن الجنوب في الأدب لا يظهر دائمًا بوصفه مكانًا غنيًا بالذاكرة. أحيانًا يظهر بوصفه غيابًا. وهذا الغياب نفسه يمكن أن يصبح موضوعًا أدبيًا.

غموض الترند يصنع لغة الجيل الجديد

دبي - لم يعد من الضروري أن يحمل الترند معنىً واضحاً حتىٰ ينجح. يكفي أحياناً أن تكون الكلمة غريبة، أو العبارة مبتورة، أو الحركة غير مفهومة، لكي تبدأ رحلتها عبر منصات التواصل، قبل أن يعيد آلاف المستخدمين إنتاجها في مقاطع وتعليقات وميمات. وفي عالم المنصات السريعة، أصبح الغموض نفسه جزءاً من جاذبية المحتوى، فيما تتشكل بين المستخدمين لغة مختصرة لا تحتاج دائماً إلىٰ ترجمة أو تفسير خارج المجموعة التي تتداولها.

هذه الظاهرة لا تعني بالضرورة أن جيلاً جديداً فقد اهتمامه بالمعنىٰ، بقدر ما تكشف عن تغير في الطريقة التي يُصنع بها المعنىٰ. فالعبارة التي تبدو بلا دلالة لمن يشاهدها للمرة الأولىٰ قد تحمل بالنسبة إلىٰ مستخدمي المنصة إشارة إلىٰ مقطع سابق، أو نكتة داخلية، أو موقف متداول، أو شخصية رقمية. ومع تكرار استخدامها، تتحول من مادة غامضة إلىٰ علامة يتعرف إليها أفراد المجموعة بسرعة.

وتساهم طبيعة المنصات في تسريع هذه العملية. فالمستخدم لا يتلقىٰ المحتوى فقط، بل يشارك في إعادة تركيبه. تعليق قصير قد يتحول إلىٰ ميم، وصورة في خانة التعليقات يمكن أن تصبح رداً متكرراً، ومقطع صوتي يمكن أن ينتقل من سياق إلىٰ آخر حتىٰ يفقد علاقته بالمادة التي ظهر فيها للمرة الأولىٰ. ويشير تقرير TikTok Next لعام 2026 إلىٰ أن التعليقات والتفاعلات والميمات باتت جزءاً من عملية صناعة المحتوى نفسها، وأن الردود بالصور تنشئ نوعاً من «اللغة المرئية» داخل المنصة.

وهنا يصبح الترند أشبه بلعبة جماعية. لا يحتاج المشارك إلىٰ معرفة القصة الأصلية كاملة، بل يكفي أن يعرف كيف يستخدم الإشارة. وقد يكون هذا تحديداً أحد أسباب انتشار العبارات الغامضة بين المستخدمين الأصغر سناً؛ ففهمها يمنح صاحبها شعوراً بأنه ينتمي إلىٰ دائرة تعرف ما لا يعرفه الآخرون.

وتتغير الكلمات بسرعة مماثلة. كلمة كانت رائجة قبل أشهر قد تبدو قديمة اليوم، بينما تظهر كلمة أخرى وتكتسب معنىً جديداً في غضون أيام. ولا يتوقف الأمر عند المفردات؛ فالنبرة وطريقة النطق والحركة وتوقيت استخدامها يمكن أن تصبح جميعها جزءاً من القاموس الجديد. لذلك يصعب أحياناً فصل اللغة عن الصورة أو الصوت أو الميم، لأن المعنىٰ أصبح موزعاً بين عناصر متعددة.

وتكشف دراسات لغوية حديثة أن الحديث عن «لغة تيك توك» أو «لغة الجيل الجديد» يحتاج إلىٰ قدر من الحذر، إذ إن كثيراً من المفردات التي تبدو جديدة علىٰ مستخدمي الإنترنت لها جذور أقدم في لغات ولهجات وثقافات مختلفة. دراسة نشرت في «Journal of Sociolinguistics» عام 2026، وحللت 178 مقطعاً علىٰ TikTok، ناقشت تحديداً الطريقة التي يعاد بها تقديم بعض مفردات الإنجليزية العامية الأميركية بوصفها «لغة تيك توك» أو «لغة الجيل Z».

المنصات تخلط اللهجات العربية بالمفردات الأجنبية والاختصارات والرموز التعبيرية والكلمات من مجتمع رقمي إلى آخر

وفي السياق العربي، تبدو الصورة أكثر تعقيداً. فالمنصات لا تنقل لغة واحدة، وإنما تخلط اللهجات العربية بالمفردات الأجنبية والاختصارات والرموز التعبيرية والكلمات التي تنتقل من مجتمع رقمي إلىٰ آخر. وقد تبدأ كلمة في مصر مثلاً، فتصل إلىٰ مستخدمين في الخليج أو المغرب العربي بمعنىً مختلف قليلاً، أو تتحول إلىٰ نكتة لا يفهمها إلا من تابع السياق الذي ولدت فيه.

والأهم أن هذه اللغة الجديدة لا تُصنع بالكامل من أعلىٰ إلىٰ أسفل. لم تعد المؤسسات الإعلامية أو صناعة الترفيه وحدها قادرة علىٰ تحديد الكلمات التي ستبقىٰ في التداول. المستخدمون أنفسهم يختارون، ويكررون، ويسخرون، ويغيرون، ثم يتخلون عن الكلمة عندما تفقد قدرتها علىٰ إثارة الفضول. وفي هذا المعنىٰ، يصبح الترند اختباراً سريعاً لقدرة كلمة أو صورة علىٰ صناعة الانتماء.

ويبدو أن هذا التحول يتجه إلىٰ مزيد من السرعة مع دخول الذكاء الاصطناعي إلىٰ صناعة المحتوى وتحليل سلوك المستخدمين. ويقول تقرير TikTok لعام 2026 إن المنصة تستخدم الذكاء الاصطناعي لفهم التحولات الثقافية والبحث عن الإشارات التي يمكن أن تقود إلىٰ الاتجاهات المقبلة، فيما يتزايد اعتماد المستخدمين أنفسهم علىٰ البحث والتعليقات والمجتمعات المتخصصة لاكتشاف المحتوى.

لكن سرعة ولادة اللغة الرقمية تعني أيضاً سرعة موتها. فما يجعل كلمة ما جذابة اليوم قد يجعلها مبتذلة غداً. ولذلك لا تبدو لغة الجيل الجديد مشروعاً لغوياً مستقراً بقدر ما هي عملية مستمرة من الاختراع والتعديل والتخلي وإعادة الاستخدام.

في النهاية، قد لا يكون السؤال لماذا يستخدم الشباب كلمات غامضة، وإنما لماذا أصبحت الحاجة إلىٰ تفسيرها أقل أهمية. فالترند لا يطلب دائماً أن يُفهم؛ يكفي أن يُتداول. وبينما يحاول الكبار البحث عن المعنىٰ الأصلي للكلمة أو الحركة، يكون المستخدم الأصغر قد انتقل بالفعل إلىٰ ترند جديد، حاملاً معه مفردات جديدة لا تزال في طور التشكل.

الظاهرة تكشف عن تغير في الطريقة التي يُصنع بها المعنى

مصر: الإعلام الرياضي تحت رقابة المجلس الأعلى

القاهرة - دخل الإعلام الرياضي المصري مرحلة جديدة من التشدد الرقابي بعد قرار المجلس الأعلىٰ لتنظيم الإعلام منع نجم الأهلي السابق أحمد بلال من الظهور في جميع الوسائل الإعلامية الخاضعة للقانون لمدة ثلاثة أسابيع، إلىٰ جانب إلزام قناة الأهلي بسداد غرامة مالية قدرها 50 ألف جنيه، علىٰ خلفية مخالفات رصدها المجلس في إحدى حلقات برنامج «هنا الأهلي».

ويعيد القرار إلىٰ الواجهة العلاقة المتوترة أحياناً بين طبيعة البرامج الرياضية، التي تقوم على النقاش الحاد والمنافسة الجماهيرية، وبين القواعد التي تحكم العمل الإعلامي في مصر، خصوصاً عندما تتحول الخلافات الرياضية إلىٰ تصريحات أو مواقف ترى الجهات الرقابية أنها تتجاوز الأكواد والمعايير المهنية.

وأعلن المجلس الأعلىٰ لتنظيم الإعلام، برئاسة خالد عبدالعزيز، أن العقوبة جاءت بناء على توصية لجنة الشكاوى، وبعد الاطلاع على تقرير الإدارة العامة للرصد، والاستماع إلىٰ ممثل قناة الأهلي خلال جلسة عقدتها اللجنة.

ولم يفصل البيان الرسمي في طبيعة العبارات أو الوقائع التي اعتبرها المجلس مخالفة، مكتفياً بالإشارة إلىٰ أن ما جرى في الحلقة التي أذيعت في 31 أغسطس الماضي جاء بالمخالفة للأكواد والمعايير المنظمة للعمل الإعلامي. ويجعل ذلك من القرار، في هذه المرحلة، قضية تنظيمية أكثر من كونه حكماً على مضمون محدد لم يتم نشر تفاصيله كاملة.

وتكشف الواقعة عن اتساع المساحة التي أصبح يحتلها الإعلام الرياضي داخل المشهد الإعلامي المصري. فالبرامج الرياضية لم تعد تقتصر على نقل المباريات وتحليل الأداء الفني، وإنما تحولت إلىٰ منصات واسعة التأثير تستضيف اللاعبين السابقين والإداريين والإعلاميين والجماهير، وتتناول قضايا الأندية والانتقالات والتحكيم والقرارات الإدارية.

وتمنح هذه الطبيعة البرامج الرياضية قدرة كبيرة على جذب المشاهدين، لكنها في الوقت نفسه تجعلها أكثر عرضة للاحتكاك بالمعايير الإعلامية، خصوصاً عندما تتداخل المنافسة بين الأندية مع الخطاب الجماهيري.

وتزداد حساسية الأمر في حالة الأندية الجماهيرية الكبرى مثل الأهلي والزمالك، حيث يمكن لتصريح يصدر في برنامج رياضي أن يتحول خلال ساعات إلىٰ مادة للنقاش على منصات التواصل الاجتماعي، وأن يتجاوز جمهوره التلفزيوني الأصلي.

منع أحمد بلال ثلاثة أسابيع وتغريم قناة الأهلي 50 ألف جنيه.. قرارات تعيد طرح حدود الخطاب الرياضي ومعايير التغطية الإعلامية

تعتمد البرامج الرياضية في جانب كبير من جاذبيتها على الشخصيات المثيرة للجدل والآراء الحادة، وهي عناصر تساعد على رفع المشاهدة والتفاعل. لكن هذه المعادلة تصطدم بحدود أخرى تضعها القواعد المنظمة للعمل الإعلامي.

ومن هنا تبرز معضلة متكررة: كيف يمكن الحفاظ على مساحة النقاش الرياضي الحاد، الذي يعد جزءاً من طبيعة المنافسة الجماهيرية، من دون أن يتحول إلىٰ خطاب يتجاوز القواعد المهنية؟

ويصبح السؤال أكثر أهمية عندما يكون المتحدث لاعباً سابقاً أو شخصية ذات جماهيرية، لأن موقعه السابق داخل النادي يمنح تصريحاته وزناً أكبر لدى المشجعين، وقد يجعل الخلاف الرياضي أكثر قابلية للتحول إلىٰ مواجهة جماهيرية.